تغير حدود مصر في البحر الأحمر دراسة في الجغرافيا السياسية

د/ماهر حمدي عيش

مدرس الجغرافيا البشرية . قسم الجغرافيا كلية الآداب-جامعة المنوفية

مقدمة:

ميز بريسكوت بين ثلاثة أنواع من خطوط الحدود البحرية للدولة الساحلية هي :

-خط الأساس Basc line: ويقاس منه اتساع المياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة، وقد حدد قانون البحار معايير رسم خطوط الأساس

-الحد الخارجي للحافة القارية Continental Margin: ويقتصر رسم هذا الحد على الدول التي تمتد حوافها القارية لأكثر من ٢٠٠ ميل بحري من خط الأساس.

-الحدود التي تفصل بين الادعاءات المتداخلة Overlapping للدول المتجاورة أو المتقابلة ساحلياً(Prescott,1987, 152).

لم تبدأ مرحلة تحديد خط الأساس لقياس مناطق الولاية البحرية Zones of National jurisdiction لمصر في البحر الأحمر سوى عام١٩٩٠، على الرغم من تعريفه منذ١٩٥١، وعقب توقيع مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢، تمت إعادة تعريف لمناطق الولاية البحرية المصرية عام ١٩٨٣، وإعادة تعريف وتحديد لخط الأساس لقياس تلك المناطق عام ١٩٩٠. وعلى الجانب السعودي لم يبدأ تحديد خط الأساس السعودي في البحر الأحمر سوى عام ٢٠١٠، برغم تعريفه عام ١٩٥٨، وفي ديسمبر من عام ١٩٨٤وقعت السعودية على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وانتظرت حتى عام ٢٠١٠ لتقوم بإعادة تعريف خط الأساس السعودي وتحديده، وفي بداية عام ٢٠١٦تم تحديد الحد الفاصل بين الادعاءات البحرية المصرية والسعودية.

اشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في تقييم تغير حدود مصر في البحر الأحمر، في ضوء المعايير التي تضمنها قانون البحار، وما هي المراحل التي مرت بها عملية التحديد؟

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوثائقي Documentary Method من خلال جمع البيانات من مصادرها الوثائقية، ونقد وتقييم تلك البيانات الوثائقية، وتحليلها واستخلاص الحقائق منها(توفيق،٢٠٠٧، ٣٦)، كما استعان البحث بالمنهج الوصفي.

مداخل البحث:

استخدم البحث المدخل التاريخي Historical Approach، ومن خلاله يتم التركيز على تتبع الظاهرة موضوع البحث عبر الزمن(توفيق،٢٠٠٧، ٥٣)، ويفيد هذا المنهج في تتبع تطور الظاهرة السياسية(سعودي،د.ت،١٢) .

المبحث الأول: تعريف خط الأساس المصري

تشارك مصر في الولاية على البحر الأحمر سبع دول هي:السودان، والسعودية، والأردن، وجيبوتي، واليمن، واريتريا، وإسرائيل، ولمصر حدود بحرية مشتركة في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البحر الأحمر مع أربع دول، اثنتان منها مع دول مجاورة هي السودان جنوبا وإسرائيل شمالا ، واثنتان مع دول مقابلة هي السعودية والأردن، ويعد الحد البحري بين مصر والسعودية أطول الحدود البحرية للدولتين معا.

١ـ معايير القانون الدولي لتعريف خط الأساس

ترتبط البداية الفعلية لتعريف وتحديد مناطق الولاية البحرية بالمؤتمر الذي عقدته عصبة الأمم في لاهاي عام ١٩٣٠، حيث طُرحت فيه فكرة الاتساع الموحد Uniform لنطاق الولاية البحرية الوطنية للدولة الساحلية على مياهها الإقليمية بثلاثة أميال بحرية، كما ظهرت نظريتا المنطقة المتاخمة أو المتصلة، ومنطقة الصيد الخالصة(Glassner,1996,518)، وإذا كان مؤتمر لاهاي قد فشل في حسم الخلاف القائم بين الدول الساحلية حول مدى اتساع مياهها الإقليمية، فإنه قد تصدى لبعض المشاكل التقنية المتعلقة بتحديد خط الأساس لقياس مناطق الولاية البحرية(Prescott,1975,48).

كان هناك شبه اتفاق بين الدول منذ مؤتمر لاهاي عام١٩٣٠حول الاعتماد على خط أدنى الجزر low water Mark كخط أساس لقياس المياه الإقليمية في حالة الساحل البسيط في امتداده Simple plan and profile (Prescott,1975,48) ، كما ظهر منذ مؤتمر لاهاي اتجاه ينادي باعتبار خط الأساس عند مصب النهر الذي يصب مباشرة في البحر هو الخط الواصل بين طرفي هذا المصب، وأن يعد المصب مياها داخلية مهما بلغ اتساعه، أما إذا كان النهر يصب في مصب خليجي Estuary فيعامل المصب الخليجي معاملة الخليج، أما الجزر فكان هناك اتفاق على أن لكل جزيرة بحرها الإقليمي، أما المرتفعات التي تنحسر عنها المياه وقت الجزر فتستخدم كنقاط أساس إذا كانت تقع داخل البحر الإقليمي فقط، بينما يشترط في الخلجان أن لا يتجاوز اتساع فتحتها عشرة أميال بحرية، لكي يتسنى للدولة غلقها بخط أساس مستقيم محلي واعتبارها مياه داخلية(Prescott,1975,49,51). وكان هناك خلاف في مؤتمر لاهاي حول أسس تحديد المفهوم القانوني للخليج ، ومفهوم الخلجان التاريخية، والخلجان التي تتبع أكثر من دولة.

٢ـ تعريف خط الأساس عام١٩٥١

لم يعرف خط الأساس المصري في البحر الأحمر قبل بداية النصف الثاني من القرن العشرين، فقد أصدرت مصر مرسوماً ملكياً في ١٥ يناير عام ١٩٥١ بشأن المياه الإقليمية المصرية(الوقائع المصرية،العدد١٩٥١،٦) ، تبنت فيه تعريفين متكاملتين لخط الأساس هما: حد الجزر وخط الأساس المستقيم المحلي، ويتضح ذلك من المادة السادسة التي تضمنت تعريف خطوط القاعدة(الأساس) التي يقاس منها بحر مصر الساحلي على النحو التالي:

أ ـ إذا كان البر أو شاطئ الجزيرة مكشوفاً بأكمله للبحر يكون خط القاعدة هو أدنى حد لانحسار الماء عن الساحل .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ب – في حالة وجود خليج مواجه للبحر ترسم خطوط من أحد طرفي الأرض من مدخل الخليج إلى الطرف الآخر .

جـ - في حاله وجود ضحضاح لا يبعد بأكثر من ١٢ ميلاً بحرياً من البر أو من جزيرة مصرية ترسم خطوط من اليابس أو من الجزيرة على طول الحافة الخارجية للضحضاح .

د - في حالة وجود ميناء أو مرفأ في مواجهة البحر ترسم خطوط على طول الجانب المواجه للبحر من المنشآت الأكثر بروزاً من منشآت الميناء أو المرفأ وخطوط ترسم كذلك فيما بين أطراف تلك المنشآت .

هـ - في حالة وجود جزيرة لا تبعد عن البر بأكثر من ١٢ ميلاً بحرياً ترسم خطوط من البر على الشواطئ الخارجية للجزيرة .

و عند وجود مجموعة جزر يمكن وصلها ببعضها بخطوط لا يزيد طول الواحد منها على ١٢ ميلاً بحرياً، ولا تبعد أقرب جزيرة منها عن البحر بأكثر من ١٢ ميلاً بحرياً ترسم خطوط من البر ثم على طول الشواطئ الخارجية لجميع جزر المجموعة إذا كانت الجزر على هيئة سلسلة، أو ترسم على طول الشواطئ الخارجية الأكثر بروزاً من المجموعة إذا لم تكن الجزر على هيئة سلسلة .

وقد عرفت المادة الأولى من مرسوم ١٩٥١ الخليج بأنه كل خور أو دوحة أو شرم أو لسان من البحر، وعرفت الجزيرة بأنها كل جزيرة أو شعب أو صخرة أو قطعة أو بناء صناعي دائم لا تغمرها المياه في أدنى مستوى يصل إليه الجزر المنخفض، وعرفت الضحضاح بأنه كل منطقة مغطاة بماء ضحل يبقي منها جزء غير مغمور بالمياه في أدنى مستوى يصل إليه الجزر المنخفض، وهكذا تبنت مصر خط الأساس العادي الذي يعرف بأنه حد الجزر على امتداد الساحل، بالإضافة إلى خط الأساس المستقيم المحليLocal Straight base Line في المواضع التي حددها المرسوم المذكور أعلاه.

المبحث الثاني: إعادة تعريف وتحديد خط الأساس المصري

١ـ معايير قانون البحار لتحديد خط الأساس

أولت الأمم المتحدة اهتماما كبيرا لعملية تقنين الولاية البحرية، حيث عقدت مؤتمرها الأول بهذا الخصوص في جنيف عام ١٩٥٨ بحضور ٨٦ دولة، حيث تم التوصل إلى أربع اتفاقيات هي :اتفاقية المياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة، واتفاقية البحار العالية، واتفاقية الرفرف القاري، واتفاقية بشأن الصيد والمحافظة على الموارد الحية فى البحار العالية(U.N. Doc. A/conf). وعلى أية حال فقد أخفق مؤتمر جنيف لعام ١٩٥٨ في التوصل إلى تحديد لاتساع أي من المياه الإقليمية أو المنطقة المتاخمة أو منطقة الصيد الخالصة، ولذا دعت الضرورة إلى عقد المؤتمر الثاني بخصوص قانون البحار في جنيف عام ١٩٦٠، وكان هذا المؤتمر قصيراً، ولاقى في النهاية نفس مصير سابقه.

بدأ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار دوراته في ديسمبر عام ١٩٧٣، وبلغ عددها ١١ دورة انعقاد، وانتهى بتوقيع ١١٩ دولة على الاتفاقية والوثيقة الختامية في العاشر من ديسمبر عام ١٩٨٢ في مونتيجو بي بجامايكا، وكان هذا يمثل ذروة عمل طويل، بمشاركة نحو ١٥٠ دولة، منها دول جزرية، ودول ساحلية، ودول أرخبيلية، ودول وصفت بأنها متضررة جغرافياً، ودول حبيسة(الأمم المتحدة،١٩٨٨ ،صXXVi) .

ويتضمن قانون البحار تقنين جميع جوانب الحيز المحيطي، من رسم حدوده، إلى التحكم البيئي، والبحث العلمي، والأنشطة الاقتصادية، والتجارية، والتقنية، وتسوية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بحيرات المرة الكبرى والبحيرات المصرية، وقد أصبحت الاتفاقية سارية المفعول منذ ١٦ ديسمبر عام ١٩٩٤.

٢- اتفاقية تعريف خط الأساس المصري عام ١٩٥١

شاركت مصر في كل جولات انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، ووقعت على اتفاقية قانون البحار عام ١٩٨٢، ووقعت وثائق تصديقها عليها لدى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٦ فبراير ١٩٨٣ (مص ٨)، وأصبح لزاما على مصر تحديد خط الأساس لقياس مناطق ولايتها البحرية ليتوافق مع معايير قانون البحار لتحديد خط الأساس.

كان خط الأساس المصري الذي تم تعريفه عام ١٩٥١ ساريا حتى عام ١٩٩٠، حيث عدلت مصر خطها على البحر بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧ لعام ١٩٩٠ بشأن خطوط الأساس التي تقاس منها المناطق البحرية لجمهورية مصر العربية، ولم يتضمن أي تعديل فيما يتعلق بخط الأساس.

وفي عام ١٩٩٠ أعيد تعريف خط الأساس الذي تأخذ به مصر، لتتبنى مصر خط الأساس المستقيم الإقليمي بديلا عن خط الأساس العادي وخط الأساس المستقيم المحلي، بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧ لعام ١٩٩٠، بشأن خطوط الأساس التي تقاس منها المناطق البحرية لجمهورية مصر العربية، والذي نص في مادته الأولى أن تلك المناطق يبدأ قياسها من خطوط الأساس المستقيمة التي تصل بين مجموعة النقاط المحددة بالإحداثيات الواردة في المادة الثانية، وهذه الإحداثيات وفقا للمسند الجيوديسي "مسقط ماركاتور" (الجريدة الرسمية العدد ٣، يناير ١٩٩٠).

٣- تحديد خط الأساس المصري

حددت المادة ٣ من قانون البحار أن تحديد الدولة الساحلية لخط الأساس لقياس مناطق ولايتها البحرية يكون بإحدى طريقتين: إما على الخرائط الرسمية المعترف بها من قبل الدولة، أو باستخدام قوائم الإحداثيات (الأمم المتحدة ١٩٨٨، ص ٨). وقد حددت مصر عام ١٩٩٠ خط الأساس المستقيم الإقليمي لقياس مناطق ولايتها في البحر الأحمر مستخدمة الطريقة الثانية، ويتبع طول خط الأساس المصري في البحر الأحمر ٥٢٥,٦ ميلا بحريا، ويصل عدد النقاط ٥٦ نقطة ثابتة محددة الإحداثيات (ملحق ١)، تبدأ من النقطة رقم (١) شمالا على خليج العقبة عند بداية الحدود البرية بين مصر وإسرائيل، وتنتهي عند النقطة رقم ٥٦ جنوبا عند بداية الحدود البرية بين مصر والسودان، ويتألف هذا الخط من ٥٥ قطعة مستقيمة تصل بين النقاط الآنفة الذكر. ويحصر خلفه مياه داخلية يتباين اتساعها على طول خط الأساس.

يمكن تقسيم خط الأساس المستقيم الإقليمي لمصر في البحر الأحمر إلى أربعة قطاعات متباينة من الشمال إلى الجنوب هي:

أولا: قطاع خليج العقبة

يمتد هذا القطاع من النقطة رقم ١ شمالا على خليج العقبة حتى النقطة ٣٣ جنوبا عند رأس محمد، ويوضح الجدول (١) والشكل (١) خط الأساس المستقيم الإقليمي لمصر في خليج العقبة الذي يبلغ طوله نحو ١١٩ ميلا بحريا، ويتألف من ٣٢ قطعة مستقيمة، يتراوح طولها بين ٢,٩ ميل بحري و١٨ ميلا بحريا.

ويتميز خط الأساس المصري في خليج العقبة بأنه يتفق مع الاتجاه العام لخط الساحل، كما أنه لا يحقق فائدة كبيرة بالنسبة لمصر مقارنة بخط الأساس العادي، حيث يكاد يطبق على حد كبير على الجزر، ويمنح مصر مياه داخلية ضيقة للغاية، ويمتد خط الأساس

في تحديده على نقاط بارزة من خط الساحل، وقد تأثر تحديده بطبيعة ساحل مصر الذي يتميز بقلة التعرج، وندرة الجزر المتاخمة له.

جدول(١) خط الأساس المصري في خليج العقبة بين نقطتي ١: ٣٣

نقطة الأساس	موضع نقطة الأساس	الطول الى النقطة التالية كم(أ)	الطول الى النقطة التالية بالميل بحري (ب)
١	نقطة بداية الحدود البرية مع إسرائيل على خليج العقبة	٣٥	١٩
٢	خط الساحل للياس الرئيس	٥٦	٣٠
٣	خط الساحل للياس الرئيس	٢٢	١٢
٤	خط الساحل للياس الرئيس	٥٩	٣٢
٥	خط الساحل للياس الرئيس	١٩	١٠
٦	خط الساحل للياس الرئيس	٢٩	١٦
٧	خط الساحل للياس الرئيس	٥٤	٢٩
٨	خط الساحل للياس الرئيس	٩١	٤٩
٩	خط الساحل للياس الرئيس	٢٩	١٦
١٠	خط الساحل للياس الرئيس	٣٣	١٨
١١	خط الساحل للياس الرئيس	٢٩	١٤
١٢	خط الساحل للياس الرئيس	١٣٩	٢٥
١٣	خط الساحل للياس الرئيس	٣١	١٧
١٤	خط الساحل للياس الرئيس	٢٦	١٤
١٥	خط الساحل للياس الرئيس	١٧	٩
١٦	خط الساحل للياس الرئيس	٣١	١٧
١٧	خط الساحل للياس الرئيس	٢٩	١٦
١٨	خط الساحل للياس الرئيس	١٧	٩
١٩	خط الساحل للياس الرئيس	٧٨	٤٢
٢٠	خط الساحل للياس الرئيس	١٩	١٠
٢١	خط الساحل للياس الرئيس	١٢٤	٦٧
٢٢	خط الساحل للياس الرئيس	١١٥	٦٢
٢٣	خط الساحل للياس الرئيس	١٢٦	٦٨
٢٤	خط الساحل للياس الرئيس	٤٦	٢٥
٢٥	خط الساحل للياس الرئيس	٣٣	١٨
٢٦	خط الساحل للياس الرئيس	٥٩	٣٢
٢٧	خط الساحل للياس الرئيس	٦٣	٣٤
٢٨	خط الساحل للياس الرئيس	١٢٨	٦٩
٢٩	خط الساحل للياس الرئيس	١٢٨	٦٩
٣٠	خط الساحل للياس الرئيس	١٢٢	٦٦
٣١	خط الساحل للياس الرئيس	٨٥	٤٦
٣٢	خط الساحل للياس الرئيس	٣٣٧	١٨٢
٣٣	رأس محمد	-	-
الاجمالي		٢٢٠٨	١١٩٢

المصدر: من قياس الباحث باستخدام برنامج Arc Gis10.2، وقوائم الاحداثيات التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧ لعام ١٩٩٠، وخريطة الادميرالية البريطانية رقم١٥٩ للبحر الأحمر، مقياس ١: ٧٥٠٠٠٠٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

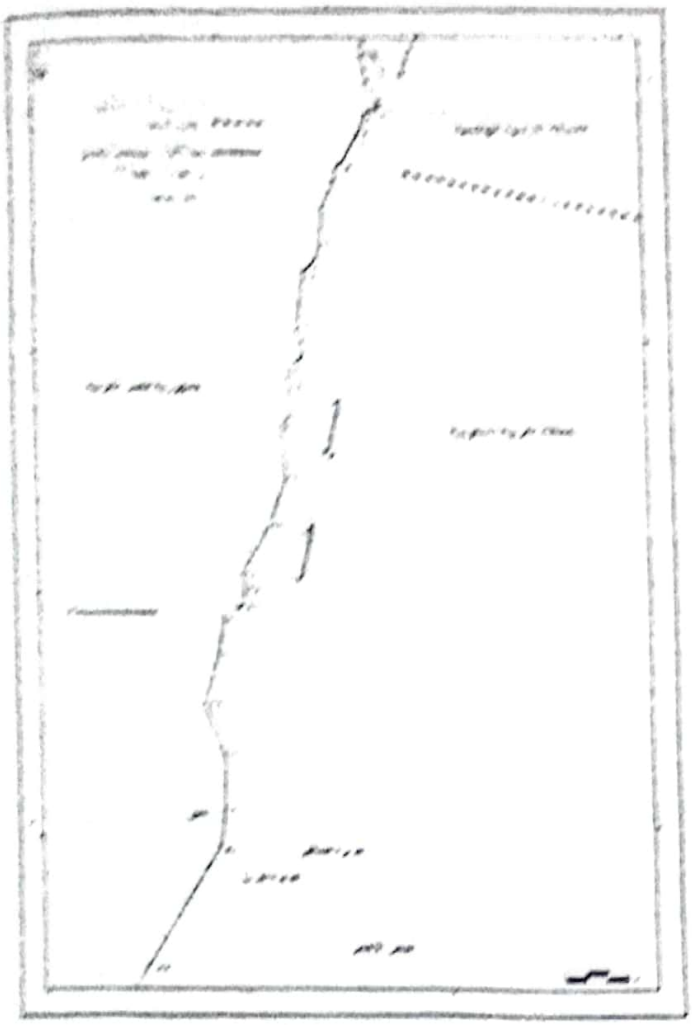

المصدر: باستخدام قواعد الإحداثيات التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧ لعام ١٩٩٠، وخريطة الأمم المتحدة للحدود رقم ١٥٩ للبحر الأحمر، مقياس ١: ٧٥٠٠٠٠٠.

شكل(١) خط الأساس المستقيم الإقليمي لمصر في خليج العقبة

ثانيا: قطاع مدخل خليج السويس

يوضح الجدول(٢) والشكل(٢)خط الأساس على امتداد مدخل خليج السويس.

جدول(٢)خط الأساس المصري من رأس محمد حتى رأس أبو سومة

نقطة الأساس	موضع نقطة الأساس	العمول إلى النقطة التالية كم(١)	العمول إلى النقطة التالية ميل بحري
٣٣	رأس محمد	٣٦,٩	١٩,٩
٣٤	جزيرة شاكر	٢٩,٦	١٦,٠
٣٥	شعب	٣٧,٦	٢٠,٣
٣٦	رأس أبو سومة	-	-
	الإجمالي	١٠٤,١	٥٦,٢

المصدر: من قياس الباحث باستخدام برنامج Arc Gis10.2، وقواعد الإحداثيات التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧ لعام ١٩٩٠، وخريطة الأمم المتحدة البريطانية رقم١٥٩ للبحر الأحمر، مقياس ١: ٧٥٠٠٠٠٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المصدر: مستخلصة بواسطة الباحثين التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧ لعام ١٩٩٠، وخريطة الامتيازات البترولية رقم ٣٩ لعام ١٩٨٠ مقياس ١: ١٥٠٠٠٠٠.

شكل(٣)خط الأساس المصري في مدخل خليج السويس.

يبدأ هذا القطاع من النقطة رقم ٣٣ عند رأس محمد شمالاً، حتى النقطة ٣٦ عند رأس أبو سومة جنوباً، بطول ٥٦,٢ ميل بحري، ويضم هذا الخط بين راسين رضيتين، مرور بجزيرة شاكر، وشعب بالقرب من جزيرة أم قمر، مخلفاً وراءه خليج السويس كمياه داخلية، حيث يتوافق خليج السويس مع قاعدة مساحة نصف الدائرة التي تضمنها قانون البحار كأحد معايير تحديد الخليج من الناحية القانونية.

ثالثاً: قطاع رأس أبو سومة- رأس بناس

يبدأ هذا القطاع من النقطة ٣٦ شمالاً عند رأس أبو سومة، حتى النقطة ١ جنوباً عند رأس بناس، كما يتضح من الجدول(٣) والشكل(٣)، بطول ٢٠٢ ميل بحري، واصلاً بين عدد من الشعاب وفنار الفصير وجزيرة وادي الجمال، ومتوافقاً إلى حد كبير مع الاتجاه العام لخط الساحل، ومخلفاً وراءه منطقة مياه داخلية محدودة الاتساع، ويعزى ذلك إلى طبيعة خط الساحل في هذا القطاع الذي يتسم بقلة تعرجه، وامتداده في محور شبه مستقيم من الشمال الغربي صوب الجنوب الشرقي، واقتراب الجزر والشعاب المرجانية من خط الساحل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول(٣) خط الأساس المصري من رأس أبو سومة حتي رأس بناس.

نقطة الأساس	موضع نقطة الأساس	الطول للنقطة التالية كم	الطول للنقطة التالية من بحري
٣٦	رأس أبو سومة	١٢.٦	٦.٨
٣٧	شعب بانزرا ما	٦.٣	٣.٤
٣٨	الشعب الأوسط	٦٩.١	٣٧.٣
٣٩	فنار القصير	٥٣.٧	٢٩
٤٠	شعب رأس تورومبي	٢٥.٤	١٣.٧
٤١	شعب مرسى امبارك	٢٤.٦	١٣.٣
٤٢	شعب الفنستون	٦٩.٦	٣٧.٦
٤٣	شعب	١٦.٧	٩.٠
٤٤	جزيرة وادي الجمال	٢٩.٦	١٦.٠
٤٥	شعب	٣٣.٧	١٨.٢
٤٦	ضحضاح	١٢.٤	٦.٧
٤٧	ضحضاح	٢٩.٦	١٦.٠
٤٨	رأس بناس	-	-
الإجمالي		٣٨٣.٣	٢٠٧

المصدر: من قياس الباحث باستخدام برنامج Arc Gis10.2 ، وقوانم الإحداثيات التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧ لعام ١٩٩٠، وخريطة الادميرالية البريطانية رقم١٥٩ للبحر الأحمر، مقياس ١: ٧٥٠٠٠٠.

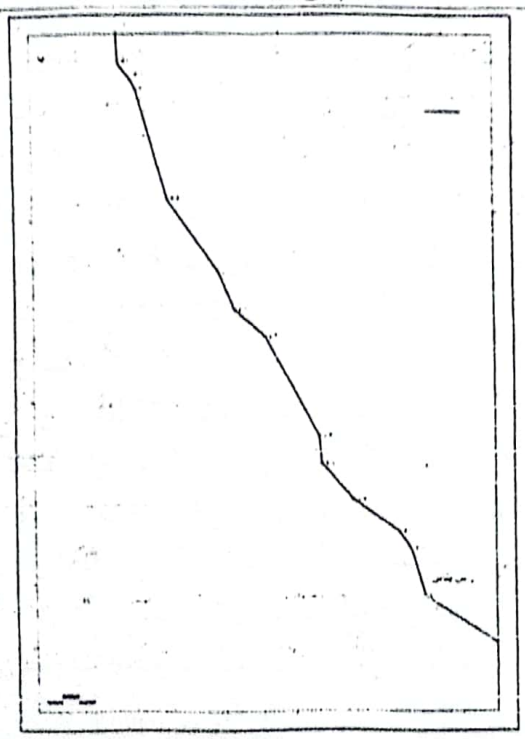

المصدر: باستخدام قوانم الإحداثيات التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧ لعام ١٩٩٠، وخريطة الادميرالية البريطانية رقم ١٥٩ للبحر الأحمر، مقياس ١: ٧٥٠٠٠٠.

شكل(٣) خط الأساس المصري من رأس أبو سومة حتى رأس بناس.

رابعا: قطاع رأس بناس- الحدود مع السودان

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يقع خط الاساس المصري في هذا القطاع ٢٤ ميلا بحريا، فيما بين النقطتين ٤٨ شمالا عند رأس بناس و النقطة ٢٢ جنوبا عند دائرة عرض ٢٢ درجة شمالا على خط الساحل كما يتضح من الجدول (٤) و الشكل (٤) و يمر خط الاساس من حيث اتساع البحر الاحمر، بمحاذاة الساحل فيمر أمام رأس بناس حتى رأس حدربة، ثم يتوسع خليج ابو رمح حيث يمتد خط الاساس من رأس بناس الى شعب يقع على بعد ٩ اميال جنوب جزيرة أم رجم ثم يتجه جنوب الى شعب ابو الشرار، ويواصل مساره جنوبا عبر مجموعة من الشعاب حتى يلتحم بالساحل عند رأس حدربة، ومنها يمتد الى نقطة خط الحدود البرية المصرية السودانية

جدول (٤) يحدد خط الاساس المصري من رأس بناس حتى دائرة عرض ٢٢ شمالا.

رقم النقطة	موضع نقطة الاساس	الطول للنقطة التالية	الطول للنقطة التالية مثل
		كم	بحري
٤٨	رأس بناس	٥٧,٦	٣٩,٥
٤٩	شعب ابو رمح الجزيرة الجنوبية	٧٥,٠	٥٠,٥
٥٠	شعب ابو رمح	٤٥,٣	٣١,٧
٥١	الشعيب الكبير	٣٥,١٨	١٩,٦
٥٢	شعب	١٧,٩	٩,٦
٥٣	شعب	٢٤,٤	١٣,٢
٥٤	رأس حدربة	٤,٣	٢,٣
٥٥	خط الساحل	٣,١	١,٦
٥٦	نقطة بداية الحدود البرية بين مصر والسودان	-	-
	الاجمالي	٣٧٥,٣١	١٤٣,٢

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج (Global Mapper)، وبيانات الاحداثيات التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧ لعام ١٩٩٠، وخريطتي الامبرالية البريطانية رقم ١٥٩٨ و١٥٩٩ لشهر اكتوبر ١٩٥٩ بمقياس ١: ٧٥٠٠٠٠.

المصدر: باستخدام البيانات الاحداثيات التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧ لعام ١٩٩٠، وخريطتي الامبرالية البريطانية رقم ١٥٩٨ و١٥٩٩ لشهر اكتوبر ١٩٥٩ بمقياس ١: ٧٥٠٠٠٠.

شكل (٤) يحدد خط الاساس المصري من رأس بناس حتى دائرة عرض ٢٢ شمالا.

المبحث الثالث: تعريف خط الاساس السعودي

تطل السعودية على البحر الاحمر بساحل يبلغ طوله ٢٦٠٠كم (هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، ٢٠١٢، ٢٤) ما يعنينا منها في تلك الدراسة الجزء المواجهة لمصر وطوله ٢٧٦ كم (من فيلس الباحث، خرائط الامبرالية البريطانية ١٥٩، ١٥٨)،

الذي يمتد شمال دائرة عرض ٢٢ شمالاً، بواقع ١٠٩٦كم في البحر الأحمر و١٨٠ كم على خليج العقبة.

أصدرت السعودية مرسوماً ملكياً في عام ١٩٥٨ بشأن المياه الإقليمية السعودية، لبنت فيه شأنها شأن مصر - تعريفين متكاملتين لخط الأساس هما: حد الجزر، وخط الأساس المستقيم المحلي، ويتضح ذلك من المادة الخامسة التي تضمنت تعريف خطوط الأساس السعودية (The Geographer,No.20, 2,4) كما يلي:

أ - إذا كان البر أو شاطئ الجزيرة مكشوفاً بأكمله للبحر يكون خط القاعدة هو أدنى حد لانحسار الماء عن الساحل .

ب - في حالة وجود خليج مواجه للبحر ترسم خطوط من أحد طرفي الأرض من مدخل الخليج إلى الطرف الآخر .

جـ - في حالة وجود ضحضاح لا يبعد بأكثر من ١٢ ميلاً بحرياً من البر أو من جزيرة سعودية ترسم خطوط من اليابس أو من الجزيرة على طول الحافة الخارجية للضحضاح .

د - في حالة وجود ميناء أو مرفأ في مواجهة البحر ترسم خطوط على طول الجانب المواجه للبحر من المنشآت الأكثر بروزاً من منشآت الميناء أو المرفأ وخطوط ترسم كذلك فيما بين أطراف تلك المنشآت .

هـ - في حالة وجود جزيرة لا تبعد عن البر بأكثر من ١٢ ميلاً بحرياً ترسم خطوط من البر على الشواطئ الخارجية للجزيرة .

و - عند وجود مجموعة جزر يمكن وصلها ببعضها بخطوط لا يزيد طول الواحد منها على ١٢ ميلاً بحرياً، ولا تبعد أقرب جزيرة منها عن البحر بأكثر من ١٢ ميلاً بحرياً ترسم خطوط من البر ثم على طول الشواطئ الخارجية لجميع جزر المجموعة إذا كانت الجزر على هيئة سلسلة، أو ترسم على طول الشواطئ الخارجية الأكثر بروزاً من المجموعة إذا لم تكن الجزر على هيئة سلسلة .

ز - عند وجود مجموعة جزر يمكن وصلها ببعضها بخطوط لا يزيد طول الواحد منها على ١٢ ميلاً بحرياً، ترسم خطوط على طول الشواطئ الخارجية لجميع جزر المجموعة إذا كانت الجزر على هيئة سلسلة، أو ترسم على طول الشواطئ الخارجية الأكثر بروزاً من جزر المجموعة إذا لم تكن الجزر على هيئة سلسلة .

وقد عرفت المادة الأولى من مرسوم ١٩٥٨ الخليج بأنه كل خور أو دوحة أو شرم أو لسان من البحر، وعرفت الجزيرة بأنها كل جزيرة أو شِعب أو صخرة أو قطعة أو بناء صناعي دائم لا تغمرها المياه في أدنى مستوى يصل إليه الجزر المنخفض، وعرفت الضحضاح بأنه كل منطقة مغطاة بماء ضحل يبقى منها جزء غير مغمور بالمياه في أدنى مستوى يصل إليه الجزر المنخفض(Al-Muwaled,1993,33) . وتضمنت المادة الثانية أن كلمة خليج تستخدم في البحر الأحمر بمسمى شرم وفي الخليج العربي بمسمى خور، وكلمة شعب تستخدم بمسمى فشت في الخليج العربي، وشعب في البحر الأحمر (The Geographer,No20,2) .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتضمنت المادة الثالثة من المرسوم الملكي السعودي أن المياه الداخلية السعودية تضم ما يلي.

- مياه الخلجان على طول سواحل المملكة.
- المياه التي فوق أو بين أي منحسحاح لا يبعد عن البر أو عن أي جزيرة سعودية بأكثر من ١٢ ميلا بحريا.
- المياه بين البر وأي جزيرة سعودية لا تبعد عن البر بأكثر من ١٢ ميلا بحريا.
- المياه بين الجزر السعودية التي لا تبعد عن بعضها بأكثر من ١٢ ميلا بحريا.

لقد استخدم المرسوم الملكي السعودي اللغة نفسها التي تضمنها المرسوم المصري لعام ١٩٥١(The Geographer,No.20, 4)، ويلاحظ على التعريف السعودي ما يلي:

لم يتبنى معيار تحديد الخليج حسب اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ بخصوص المياه الإقليمية والمنطقه المتاخمة، والذي يتضمن أحد شرطين للخليج هما: أن اتساع فتحته لا تتجاوز ٢٤ ميلا بحريا، أو أن تكون مساحته أكبر من مساحة نصف الدائرة التي قطرها مدخل الخليج.

لم تعريف الجزيرة تضمن أي مرتفع تنحسر عنه المياه عند الجزر، وبالتالي فقد تضمن الصخور الجافة، والصخور المغمورة.

لم التعريف ساوى بين المنحسحاح، والجزيرة حتى لو اقتصر المنحسحاح على صخرة واحدة جافة(The Geographer,No.20, 4).

لم تحدد المملكة العربية السعودية على الخرائط خط الأساس تبعا لتعريف ١٩٥٨، ولا بقوائم الإحداثيات، كما أن مصطلح شعب تبعا للتعريف السعودي يعامل معاملة الجزيرة(Al-Muwaled,1993, 25).

المبحث الرابع: إعادة تعريف وتحديد خط الأساس السعودي

في حين لم تكن السعودية مشاركة في مؤتمر لاهاي عام ١٩٣٠، ولم توقع على اتفاقيات جنيف الاربع لعام ١٩٥٨، فقد وقعت في ديسمبر عام ١٩٨٤على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (Al-Muwaled,1993, 24)، وفي عام ٢٠١٠ صدر المرسوم الملكي رقم م/ ٤ الذي عرف وحدد خط الأساس المستقيم الإقليمي للسعودية في البحر الأحمر وخليج العقبة.

يحدد خط الأساس السعودي قبالة مصر ٧٩ نقطة محددة الإحداثيات، تصل ٧٨ قطعة مستقيمة، ويبلغ الطول الإجمالي لخط الأساس السعودي إلى الشمال من دائرة عرض ٢٢ شمالا ٥٥٨,٦ ميلا بحريا، أو نحو ١٠٣٥ كم، ويحصر خلفه مياه داخلية تبلغ مساحتها نحو ٩,٩ الف ميل بحري مربع، أو ١٨,٢ الف كم٢.

ينعم الساحل السعودي في البحر الأحمر بكثرة الجزر المتاخمة له، التي يبلغ عددها نحو ١٤٦جزيرة(Al-Muwaled,1993, 17)، وكما يتضح من الجدول(٥) فهناك نحو ٣٠ جزيرة إلى الشمال من دائرة عرض ٢٢ شمالا، تفوق مساحة كل منها الكيلومتر المربع، مرتبة من الشمال إلى الجنوب، وتتباين في بعدها عن الساحل السعودي، حيث تعد جزيرة بريم(مشابة) أبعدها عن الساحل(١٢,٦كم)، بينما لا تبعد جزيرة المقيطع عن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الساحل بنحو ٥ بحارة متر ، كما تتفاوت تلك الجزر من حيث المساحة ، فبعضها
أكبر مساحة (٢ كم٢) بينما لا تتعدى مساحة بعضها الآخر بضع مئات من الأمتار
المربعة ، وتتباين الجزر السعودية في تباعد خط الأساس المستقيم القاعدي عند
بعضها عن الشكل (٥)

جدول (٥) الجزر المعتدة امام الساحل السعودي بالبحر الأحمر لحساب المياة الإقليمية (مساحة كل منها أكبر من كيلومتر مربع)

الجزيرة	دائرة العرض		خط الطول		المسافة	البعد عن الشاطئ
ام الحصاني	١٤	١٥	٣٨	١١	١٣	١٢
الوسطى						
ام الحصاني	١١	١٤	٣٨	١١	٣١	١٢
الجنوبية						
الشعباء	٣٦	١٤	٣٨	٣٠	١	١٣
الفرشة	١٧	١٣	٣٨	١٠	٣٦	٩
نيران	٣٤	٥٦	٣٧	١١	٦١٥	٣٦
صنافير	١١	٥٦	٣٧	٣٠	٢٤٥	٤٥
ام قصور	١١	٥٧	٣٧	١١	٥٣	٢٩
كبريتة	٤٨	٥٥	٣٧	١٥	١	٤٥
برقان الكبير	٣٦	٥٤	٣٧	١٢	١	٤٣
ينبع	٢٤	٤٧	٣٧	٤٨	١٥	١٠٨
الدمعان	٢٤	٠٩	٣٧	١١	٥٧	٢٦
ريغة	٤٦	١٠	٢٦	٣٦	١٢	٥٣
ام ارومة	٢٠	٤٣	٢٥	١٠	١٢٦	٢٢
بريم(عشابة)	٣٦	٣٨	٢٥	١١	١٦	١٢٦
مدرة	٣٦	٣٥	٢٥	٥٦	٣٦	٢٨
قعمان	١٥	٣٣	٢٥	٢٤	١٠٥	٥٢
ابو لاحق	٤٨	٣٢	٢٥	١١	٥٢	٣٠
العاقر	٤٨	٣١	٢٥	٢٤	١٢	٢٢
شريرة	١١	٣٠	٢٥	١٢	٥٦	٠٢
الدهمانية	١٢	٢٨	٢٥	٤٠	٢٥	٢٧
سويحل	٣٦	٢٦	٢٥	٢٤	٠١٧	١٢
شيبارة	٣٤	٢٤	٢٥	١١	١٢٨	٠٢
الحساني	١٠	٥٨	٢٤	١٢	١٠٥	٣٢
المقبطع	٢٤	٤٧	٢٤	٤٨	٤٤	٠٢
الدلبدلة	٣٨	٠٦	٢٣	١١	٣٥	٠٢
ام البل	٠٦	٥٧	٢٢	٥٤	٠١	٠٢٢
ام دينار	٤٨	٥٦	٢٢	١٣	١	٠٢٢
العلطة	١١	٥٣	٢٢	١١	٢١	٠٥
ابو مرزوق	٤٠	٠٣	٢٢	١٠	١٣	٠٢
حاطبة	١١	١١	٢٢	٢٤	١٢٥	٠٢

المصدر :هيئة المساحة الجيولوجية السعودية،المملكة العربية السعودية،حقوق الطبعة الأولى،٢٠١٢،بس ص،٧٧٠٨٠٠ ميناء على ISBN: 978-9960-770-92-8

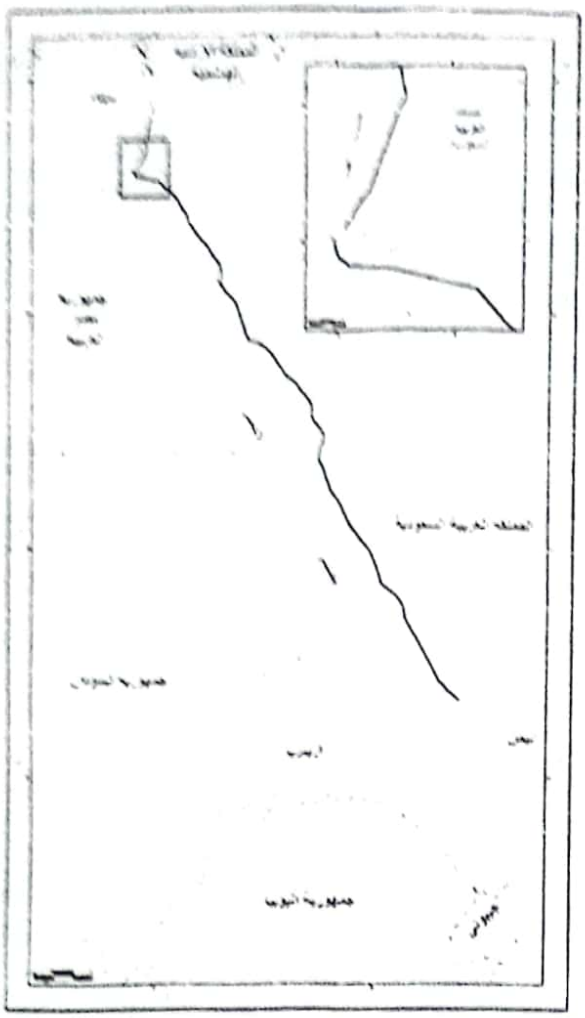

Source: United Nations "Law of the Sea Bulletin No.72"Division for Ocean Affairs and The Law of the Sea, Office of Legal Affairs, New York, 2010, p86.

شكل(٥) خط الأساس السعودي في البحر الأحمر حسب تحديد ٢٠١٠.

يمكن تقسيم خط الأساس السعودي في البحر الأحمر إلى ثلاثة قطاعات هي:

أولا:قطاع خليج العقبة

يمتد هذا القطاع من النقطة ١ عند الحدود السعودية الأردنية في الشمال إلى النقطة ٣٩ عند مضيق تيران في الجنوب، ويبلغ طوله نحو ٨٨ ميلا بحريا، ويتألف من ٣٨ قطعة مستقيمة، تصل بين٣٩ نقطة أساس محددة الإحداثيات، تتراوح أطوالها بين٠.٢ :٦.٥ميل بحري، ويتميز خط الأساس السعودي في خليج العقبة بتوافقه مع الاتجاه العام لخط الساحل، واقترابه الشديد منه، وهو ما يتجلى في ضيق اتساع المياه الداخلية، وربما يعزى ذلك إلى طبيعة خط الساحل السعودي في خليج العقبه، الذي يتسم بقلة تعرجه، وقلة الجزر المتاخمة له، وقلة الرؤوس الأرضية، كما يتضح من الجدول(٦) والشكل(٦).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول(٦)خط الأساس السعودي في خليج العقبة من النقطة ١: ٣٩.

نقطة الأساس	موضعها	الطول إلي النقطة التالية كم	الطول الي النقطة التالية ميل بحري
١	خط الساحل للياس الرئيس	٠.٣	٠.٢
٢	خط الساحل للياس الرئيس	١.٩	١.٠
٣	خط الساحل للياس الرئيس	١.٩	١.٠
٤	خط الساحل للياس الرئيس	٢.٧	١.٥
٥	خط الساحل للياس الرئيس	١.٢	٠.٦
٦	خط الساحل للياس الرئيس	٧.٤	٤.٠
٧	خط الساحل للياس الرئيس	٤.٩	٢.٦
٨	خط الساحل للياس الرئيس	٤.٧	٢.٥
٩	خط الساحل للياس الرئيس	٥.٠	٣.٢
١٠	خط الساحل للياس الرئيس	٥.٠	٢.٨
١١	خط الساحل للياس الرئيس	٢.٣	١.٢
١٢	خط الساحل للياس الرئيس	٥.٩	٣.٢
١٣	خط الساحل للياس الرئيس	٩.٠	٤.٩
١٤	خط الساحل للياس الرئيس	١.٠	٠.٦
١٥	خط الساحل للياس الرئيس	٥.٨	٣.٢
١٦	خط الساحل للياس الرئيس	٦.٤	٣.٤
١٧	خط الساحل للياس الرئيس	١١.٩	٦.٤
١٨	خط الساحل للياس الرئيس	١.٣	٠.٧
١٩	خط الساحل للياس الرئيس	٩.٥	٥.٢
٢٠	خط الساحل للياس الرئيس	٥.٧	٣.١
٢١	خط الساحل للياس الرئيس	٥.٩	٣.٢
٢٢	خط الساحل للياس الرئيس	٢.٦	١.٤
٢٣	خط الساحل للياس الرئيس	٦.٤	٣.٤
٢٤	خط الساحل للياس الرئيس	٤.١	٢.٢
٢٥	خط الساحل للياس الرئيس	١٣.٢	٧.٢
٢٦	خط الساحل للياس الرئيس	٧.٠	٣.٨
٢٧	خط الساحل للياس الرئيس	٢.٣	١.٣
٢٨	خط الساحل للياس الرئيس	٣.١	١.٧
٢٩	خط الساحل للياس الرئيس	١.١	٠.٦
٣٠	خط الساحل للياس الرئيس	٤.٣	٢.٣
٣١	خط الساحل للياس الرئيس	٢.٣	١.٣
٣٢	خط الساحل للياس الرئيس	١.٢	٠.٧
٣٣	خط الساحل للياس الرئيس	٥.٥	٣.٠
٣٤	شعب	٣.١	١.٧
٣٥	شعب	١.٧	٠.٩
٣٦	شعب	١.٨	١.٠
٣٧	شعب	٠.٣	٠.٢
٣٨	شعب	١.٧	٠.٩
٣٩	شعب	-	-
الاجمالي		١٦٣.٢	٨٨.١

المصدر: من قياس الباحث باستخدام برنامج Arc Gis10.2، وقوائم الإحداثيات التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧ لعام ١٩٩٠، وخريطتي الادميرالية البريطانية رقم١٥٨و١٥٩ للبحر الأحمر، مقياس ١: ٧٥٠٠٠٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

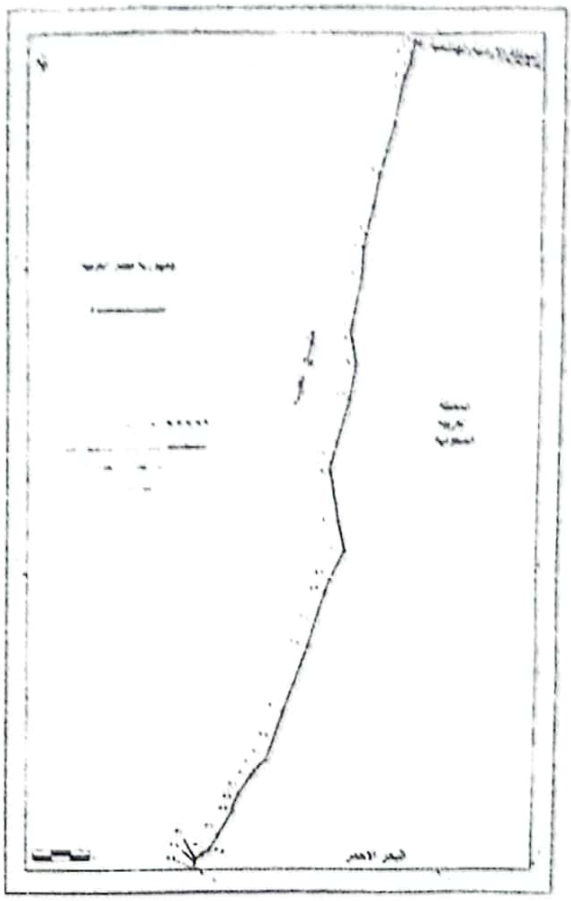

Source: United Nations "Law of the Sea Bulletin No.72"Division for Ocean Affairs and The Law of the Sea, Office of Legal Affairs, New York, 2010, p86.

شكل(٦) خط الأساس السعودي في خليج العقبة.

ثانيا: قطاع تيران- ضبا

يمتد القطاع الثاني في خط الأساس السعودي من النقطة٣٩ إلى النقطة٤٩، من مضيق تيران شمالا حتى ميناء ضبا جنوبا، بطول يبلغ نحو٦٩ ميل بحري، كما يتضح من الجدول(٧) والشكل(٧)، ويصل بين شعبين يقعان شمال غرب جزيرة تيران، ثم منهما الى النقطة ٤١ على الساحل الغربي لجزيرة تيران، ومنها إلى النقطة٤٢ على الساحل الجنوبي لها، ومنها إلى النقطة٤٣ على الساحل الجنوبي لجزيرة صنافير، ثم يصل بين مجموعة من الشعاب من النقطة ٤٤ حتى النقطة٤٩، ويتميز هذا القطاع بالتباعد بين خط الأساس وخط الساحل، واتساع المياه الداخلية، لكثرة الجزر والشعاب المرجانية وبعدها عن خط الساحل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول(٧)خط الأساس السعودي من نقطة٣٩ حتي النقطة٤٩ قبالة ميناء ضبا

رقم القطعة		الطول بالكم	الطول بالميل
٣٩	شعب	٠.٤	٠.٢
٤٠	شعب	٦.٠	٣.٣
٤١	ساحل جزيرة تيران	٦.١	٣.٢
٤٢	ساحل جزيرة تيران	١٦.٢	٨.٨
٤٣	ساحل جزيرة صنافير	٣٩.٠	٢١.١
٤٤	شعب	٤.٠	٢.٢
٤٥	شعب	١٤.٤	٧.٨
٤٦	شعب	٧.٤	٤.٠
٤٧	شعب	١٨.٠	٩.٨
٤٨	شعب	١٥.٦	٨.٤
٤٩	شعب	-	-
الإجمالي		١٢٧.١	٦٨.٦٩

المصدر: من قياس الباحث باستخدام برنامج Arc Gis10.2، وقوائم الإحداثيات التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧ لعام ١٩٩٠، وخريطتي الامبراليه البريطانية رقم١٥٨و١٥٩ البحر الأحمر، مقياس ١: ٧٥٠٠٠٠

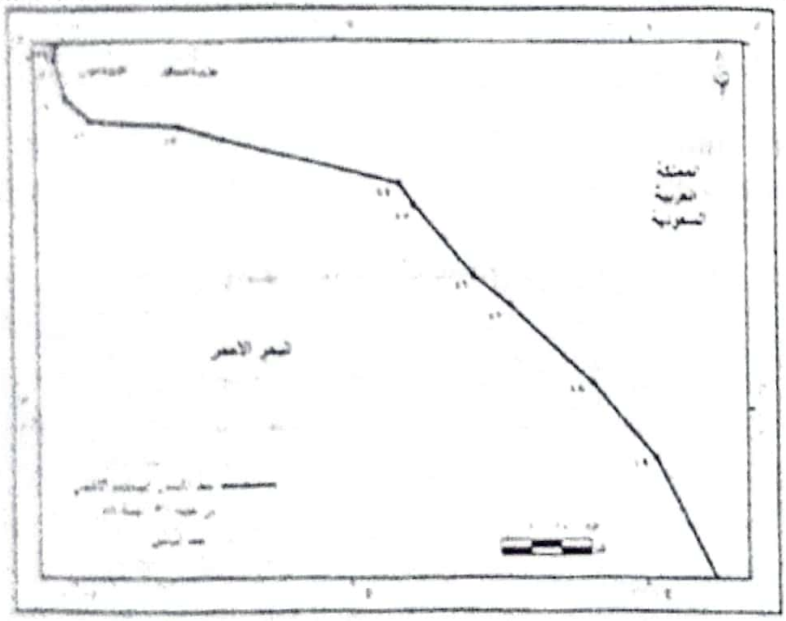

Source: United Nations "Law of the Sea Bulletin No.72"Division for Ocean Affairs and The Law of the Sea, Office of Legal Affairs, New York, 2010, p86.

شكل(٧) خط الأساس السعودي من النقطة٣٩ :٤٩.

ثالثا: قطاع ضبا-دائرة عرض٢٢شمالا

يمتد هذا القطاع الذي يعد الأطول من النقطة ٤٩ قبالة ميناء ضبا في الشمال، على دائرة عرض٢٢ درجة شمالا في الجنوب، فيما بين النقطة٧٨ والنقطة٧٩من خط الأساس السعودي، كما يتضح من الجدول(٨) والشكل(٨)، في اتجاه عام من الشمال الغربي صوب الجنوب الشرقي ، متوافقا مع الاتجاه العام لخط الساحل ، وتتكون هذا

معظم مواضع نقاطه على الشعاب المترامية أمام الساحل السعودي، عدا النقاط رقم ٥٧و ٥٩ و ٦٠ التي تعتمد على ساحل جزر ريخه وأم أرومة وبريم(مشابة) على التوالي.

جدول(٨) خط الأساس السعودي من ميناء ضبا نقطة ٤٩ إلى دائرة عرض ٢٢ شمالا.

نقطة الأساس	نقطة الأساس	موضعها	المسافة إلى النقطة التالية كم	المسافة إلى النقطة التالية ميل بحري
49	٤٩	شعب	٢٣.٧	١٢.٨
50	٥٠	شعب	١٣.٠	٧.١
51	٥١	شعب	٢٢.٥	١٢.١
52	٥٢	شعب	١٨.٣	٩.٩
53	٥٣	شعب	٢٠.٩	١١.٣
54	٥٤	شعب	١٢.٩	٧.٠
55	٥٥	شعب	٢٧.٧	١٤.٩
56	٥٦	شعب	٢٣.٦	١٢.٨
57	٥٧	جزيرة ريخة	١٩.٠	١٠.٣
58	٥٨	شعب	٢٨.٠	١٥.١
59	٥٩	جزيرة أم أرومة	١٩.٦	١٠.٦
60	٦٠	جزيرة بريم(مشابة)	٢.٣	١.٢
61	٦١	شعب	٣١.٩	١٧.٣
62	٦٢	شعب	٢٤.٣	١٣.١
63	٦٣	شعب	٢٩.١	١٥.٧
64	٦٤	شعب	١٥.١	٨.٢
65	٦٥	شعب	٤٢.٤	٢٢.٩
66	٦٦	شعب	١١.٧	٦.٣
67	٦٧	شعب	٢٣.٧	١٢.٨
68	٦٨	شعب	٣٥.٩	١٩.٤
69	٦٩	شعب	٤٢.٠	٢٢.٧
70	٧٠	شعب	٩.٦	٥.٢
71	٧١	شعب	١٥.٨	٨.٥
72	٧٢	شعب	٢٦.٨	١٤.٤
73	٧٣	شعب	٦٣.٤	٣٤.٢
74	٧٤	شعب	٣٢.٤	١٧.٥
75	٧٥	شعب	٤٤.٣	٢٣.٩
76	٧٦	شعب	١٠.٣	٥.٦
77	٧٧	شعب	٣٢.٣	١٧.٤
78	٧٨	شعب	٧.٣	٣.٩
دائرة عرض ٢٢ شمالا	دائرة عرض٢٢ شمالا		-	-
المجموع			٧٢٩.٨	٣٩٤.٠٦

المصدر: من قياس الباحث باستخدام برنامج Arc Gis10.2، وقوانم الإحداثيات التي تضمنها قرار مجلس الجمهورية رقم ٢٧ لعام ١٩٩٠، وخريطتي الاميرالية البريطانية رقم١٥٨و١٥٩ للبحر الأحمر، مقياس ١: ٧٥٠٠٠٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

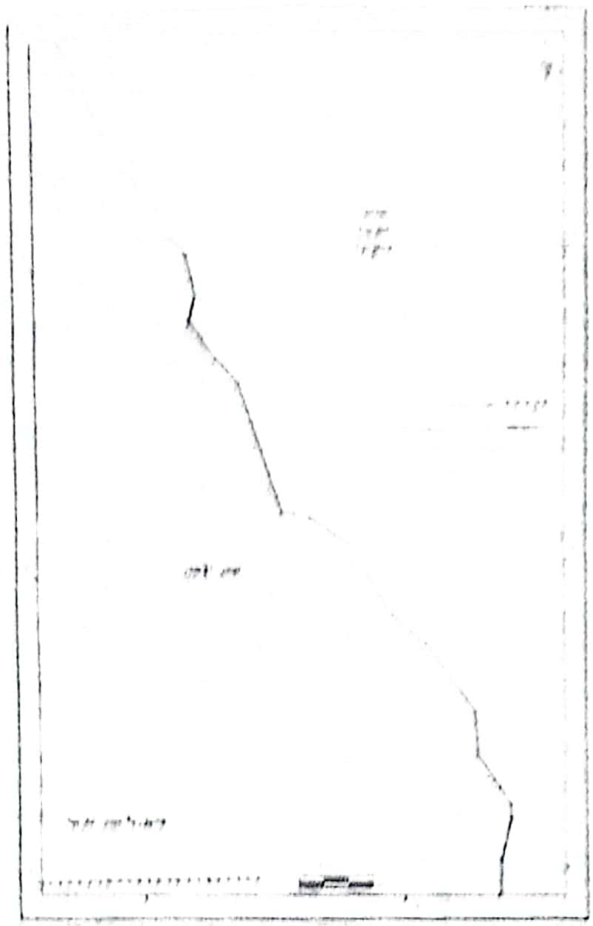

Source: United Nations "Law of the Sea Bulletin No.72"Division for Ocean Affairs and The Law of the Sea, Office of Legal Affairs, New York, 2010, p86.

شكل(٨) خط الأساس السعودي من النقطة٤٩ ؛ دائرة عرض ٢٢ شمالاً.

المبحث الخامس:الحد البحري بين مصر والسعودية

١- خطي الأساس وتحديد الحد البحري المشترك:

لم يكن ممكنا أن تحدد مصر والسعودية الحد البحري الفاصل بينهما قبل تحديد كل منهما لخط الأساس لقياس مناطق ولايتها البحرية في البحر الأحمر ، حيث أن هذين الخطين سيتحكمان في تحديد امتداد الحد الفاصل بين الدولتين. وبما أن تحديد الحدود البحرية بين دولتين أو أكثر محكوم بمبادئ وقواعد القانون الدولي العام، فلو تمت عملية التحديد عن طريق المباحثات الثنائية بين الدولتين المعنيتين، فان لهما مطلق الحرية في الاتفاق على أي حد بينهما شريطة عدم الجور على حق دولة ثالثة، أو على المجتمع الدولي، ويزود القانون الدولي الدولتين بالمحتوى الذي سيتم التباحث حوله وفي حال عدم التوصل لاتفاق فسوف يطبق القانون الدولي الذي يتمكن الآن بشكل واسع في قانون البحار (Prescott,2005,p218).

في ابريل من عام ٢٠١٦ أعلنت الحكومة المصرية أن جزيرتي تيران وصنافير قد أصبحتا ضمن المياه الإقليمية السعودية، بموجب اتفاقية تحديد الحد البحري بين الدولتين، كنتيجة لمباحثات امتدت من ٢٠١٠حتى٢٠١٦. وأعلن لاحقا عن نص الاتفاقية، التي تضمنت قوائم الإحداثيات للنقاط التي يتألف خط الحد البحري بالوصل بينها بقطع مستقيمة، ويبلغ طول الحد البحري المصري السعودي٩٧٨ كم، أو ٥٠١ ميل

بحري، كما يتضح من الشكل(٩)؛ ومنها يتضح وقوع جزيرتي تيران وصنافير شرق الحد البحري بين الدولتين، أي وقوعهما في نطاق ولاية السعودية، غير أن هذا الوضع لم يكن وليد اتفاقية٢٠١٦، بل تحقق منذ ١٩٩٠، وتأكد عام٢٠١٠

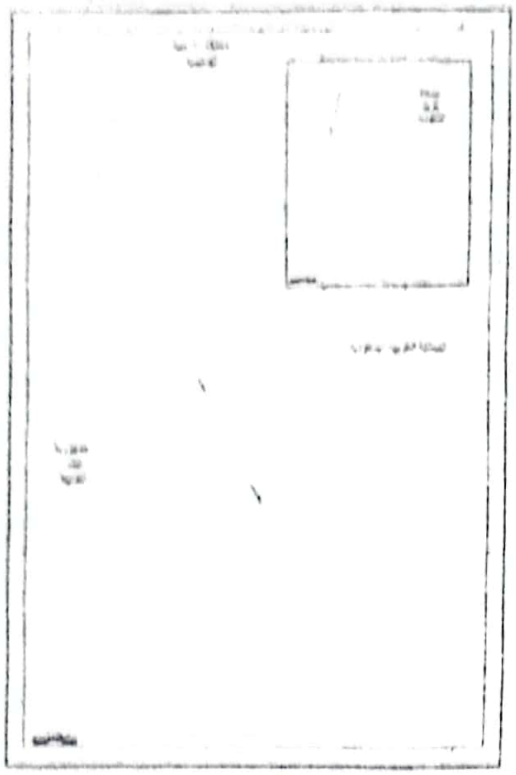

المصدر: من إنشاء الباحث اعتمادا على إحداثيات خط الحدود البحرية حسب اتفاقية٢٠١٦،وخريطتي الادميرالية البريطانية رقم١٥٨، ١٥٩، باستخدام برنامج Arc Gis10.2 .

شكل(٩) الحدود البحرية بين مصر والسعودية تبعا لاتفاقية٢٠١٦

وكرد فعل على تحديد خط الأساس السعودي في البحر الأحمر، بما تضمنه من وضع جزيرتي تيران وصنافير ضمن اليابس السعودي، أكتفت مصر بالإعلان عن أنها سوف تتعامل مع خط الأساس السعودي المقابل للساحل المصري في البحر الأحمر إلى الشمال من دائرة عرض٢٢ درجة شمالا بما لا يمس بالموقف المصري في المناطق الجارية مع الجانب السعودي لتحديد الحدود البحرية بين البلدين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة:

في الختام يمكن تحديد نتائج البحث فيما يلي:

- يعد المعيار القانوني هو المعيار الرئيس لتعريف وتحديد خط الأساس المصري والسعودي في البحر الأحمر على السواء، وقد أدي تغير هذا المعيار خلال النصف الثاني من ق ٢٠ إلى تغير تعريف وتحديد خط الأساس لكلا الدولتين، ليظهر تعريف في العقد السادس من ق٢٠، ثم يعاد هذا التعريف عام ١٩٩٠في حال مصر، وعام٢٠١٠ في حال السعودية، تمشيا مع المعايير الجديدة التي تضمنها قانون البحار لعام١٩٨٢.

-تأثر تعريف وتحديد خط الأساس المصري والسعودي في البحر الأحمر بمورفولوجية ساحل كلا الدولتين، حيث أن طبيعة خط الساحل تمثل الأساس لتبني الدولة لخط الأساس المستقيم الإقليمي، حسب نص قانون البحار في مادته السابعة، البند ١، وقد ساعدت الجزر الممتدة أمام ساحل الدولتين فضلا عن الشعاب المرجانية، وبعض الخلجان، على تبنيهما لخط الأساس المستقيم، وان كان الأمر لا يخلو من بعض المبالغة من كلا الدولتين خاصة في قطاع خليج العقبة.

-أن تحديد مصر لخط الأساس لقياس مناطق ولايتها البحرية في البحر الأحمر عام ١٩٩٠ قد تجاهل وضع جزيرتي تيران وصنافير، مما يثير التساؤل حول سبب هذا التجاهل.

-أن تحديد السعودية لخط الأساس السعودي في البحر الأحمر عام٢٠١٠ قد تعامل مع الجزيرتين بوصفهما يابس سعودي، واستخدم ساحلهما المواجه لمصر في تحديد ثلاث من نقاط تحديد خط الأساس السعودي.

-أن رد الفعل المصري على التحديد السعودي لخط الأساس عام ٢٠١٠، وما ترتب عليه من وضع الجزيرتين ضمن اليابس السعودي، لم يكن على المستوى المطلوب بفرض مصرية الجزيرتين.

-ان الإعلان عن تبعية الجزيرتين للسعودية في عام ٢٠١٦ لم يكن وليد تلك الاتفاقية، بل كان كاشفا لما حدث منذ ١٩٩٠، وتأكد في ٢٠١٠.

المصادر والمراجـــع

أولا المصادر:

-الأمم المتحدة: قانون البحار - اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، نيويورك،١٩٨٨.

-المرسوم الملكي السعودي رقم ٣٣ بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٥٨.

http://www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES

-المرسوم الملكي السعودي رقم م/٢٧ بتاريخ ١٩٦٨/٩/٧ بشأن الرصيف القاري للمملكة العربية السعودية.http://www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES

-المرسوم الملكي السعودي رقم م/٤ بتاريخ ١٤٣١/١/٢٦ بشأن خط الأساس للمناطق البحرية للمملكة العربية السعودية في البحر الأحمر وخليج العقبة والخليج العربي.

http://www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES

-المرسوم الملكي السعودي رقم م/٦ بتاريخ ١٤٣٣/١/١٨بالموافقة على نظام المناطق البحرية للمملكة العربية السعودية.http://www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قرار الرئيس المصري بشأن الامتداد القاري، الوقائع المصرية،العدد ٢٧ سبتمبر ١٩٥٨.
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن الموافقة على اتفاقية قانون البحار.
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٠ بشأن خطوط الأساس التي تقاس منها المناطق البحرية لجمهورية مصر العربية ، الجريدة الرسمية ، يناير ١٩٩٠.
قرار مجلس الوزراء ، المملكة العربية السعودية رقم ١٥ بتاريخ ١٤٣١/١/٢٥، بشأن خط الأساس للمناطق البحرية للمملكة العربية السعودية في البحر الأحمر وخليج العقبة والخليج العربي. http://www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES.
مرسوم تحديد المياه الإقليمية المصرية لعام ١٩٥١،الوقائع المصرية، العدد ٦، يناير ١٩٥٦.
هيئة المساحة الجيولوجية السعودية: المملكة العربية السعودية-حقائق وأرقام،الطبعة الأولى،٢٠١٢،ص ص،٧٧،٨٠. متاح على www.sgs.org.sa.
وزارة الخارجية: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، القاهرة ، ج.م.ع ، ١٩٨٤.
-U.N. Doc A/ conf. 13/L. 55 April 26, 1958, Convention on the Continental Shelf.

-U.N. Doc A/ conf. 13/L. 54, April 26, 1958. Convention on Fishing and Conservation of the Living Resources of the High Seas.

-U.N. Doc A/ conf. 13/L. 53, April 27, 1958, Convention on the High Seas.

-U.N. Doc. A/ conf. 13 / L.52, April 27, 1958. Convention on the Territorial Sea and the Contiguous Zone.
- U N,The Division for Ocean Affairs and the Law of the sea, office of legal Affairs, New York, p 184. http://www.un.org.
-United States Protest Note 851 of Egypt Presidential Decree no. 70.June13, 1991.in " U S Department of State" Limits in the Seas.No.116,pp23,24.

- U.S. diplomatic note 13 June 1991, vol. II, 1991-1999 Digest 1580-1582,

LIS No. 116.

ثانيا: المراجع

فتحي أبو عيانة، السيد الحسيني:الجغرافيا السياسية لمدخل خليج العقبة وجزيرتي تيران وصنافير،الجمعية الجغرافية المصرية، إصدار خاص،يوليو ٢٠١٦.
فتحي محمد أبو عيانه: الجغرافيا السياسية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩.
ماهر حمدي عيش:المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر في البحر المتوسط دراسة في الجغرافيا السياسية، دكتوراه غير منشورة،٢٠٠٤،كلية الآداب، جامعة المنوفية.
محمود توفيق:منهجية البحث العلمي مع التطبيق على البحث الجغرافي،القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية،٢٠٠٧.
-Alexander, L., "The Delimitation of Maritime Boundaries" Political Geography Quarterly, vol 5, No. 1 (Jan, 1986) pp. 19 – 24.
-Alexander, L., the Delimitation of Maritime Boundaries, Political Geography Quarterly, Vol, 5, 1986.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

-Al-Muwaled,F" Maritime Boundary Delimitation of the Kingdom of Saudi Arabia –A Study in Political Geography" 1996, Durham University.
-Al-Zahrani, M "The Kingdom of Saudi Arabia and the Law of the sea: An Analysis of Saudi Arabian Practice within the Emerging International Oceans Regime, University of Hull, 1997
-Benzley, P "Technical Aspects of Maritime Boundary Delimitation" International Boundaries Research Unit, Maritime Briefing, Vol 1, No 2, 1994, Department of Geography, Durham University
-Birnton, J.V. "Territorial Sea and the Continental Shelf", Revue Egyptienne De Droit International, Cairo, vol. 8, 1952 – PP. 103, 128.
-Carleton, C & Clive, S "Developments in the Technical Determination of Maritime Space: Charts, Datums, Baselines, Maritime Zones and Limits" International Boundaries Research Unit, Maritime Briefing, Vol 3, No 1, 2001, Department of Geography, Durham University.
-Dzurek, D" Parting the Red Sea : Boundaries, Offshore Resources and Transit" Maritime Briefing,vo.l3, no.2,2001,International Boundaries Research Unit, University of Durham UK
-Francalanci, G & Tullio, S " The old and New Egyptian Legislation on Straight Baselines " in Blake, G, Editor "Maritime Boundaries, World Boundaries, volume 5, Routledge, London, 1994.
-Glassner, M, "Review Essay: Different perspectives on the Law of the sea," Political Geography Quarterly, vol, 10, No. 1 (Jan – 1991) 76 – 79.
-Glassner, M, "Review Essay: The Frontiers of Earth – and of Political Geography: The Sea, Antarctica and Outer Space." Political Geography Quarterly, vol. 10, No. 4, (Oct, 1991) pp. 422 – 437.
-Glassner, M, "The New Political Geography of the Sea" Political Geography Quarterly vol.5, 1986, pp. 6 – 8.
-Glassner, M. "Political Geography" New York, John wiley & sons, Inc., second Edition, 1996.
-Prescott, J. V., "Political Frontiers and Boundaries" London, Allen & unwin, 1987.
-Prescott, J. V., "The Political Geography of the oceans" New York, Halsted press, 1975.
-Prescott, J.V., & Clive, S "The Maritime Political Boundaries of the World "second edition, 2005, koninklijke brill, leiden.
- Smith, R. & Bradford, T "Island Disputes and the Law of the Sea: An Examination of Sovereignty and Delimitation Disputes " International Boundaries Research Unit, Maritime Briefing, Vol 2, No 4, 1998, Department of Geography, Durham University.